قوله احد وجوه كون الملابسة التي هي معنى الباء بمعنى الاتصال على بحث مع ان الظاهر ان المقصد من الحديثين على تقدير الملابسة المبتدء او المبتدء بها لا الملابسة الابتداء بها فقال اقول ذكر الشيخ المحقق جلال الدين السيوطي في شرحه للالفية قال اصحابنا الملابسة نوعان احدهما الباء التي لاتصل الفعل الى مفعوله الا بها نحو مررت بزيد كما انك تصل مررت بكلام غيره نحو مررت بزيد جعل كأنه ملتصق بزيد والآخر الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله ان كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد الاصل امسكت زيدا فادخلت الباء ليعلم ان امساكك اياه كان بمباشرة منك بخلاف نحو امسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق على المتسبب التصرف بوجه من غير مباشرة اه فعلم ان باء الملابسة تستعمل بمعنى الاتصال بلا فاصل كما في مررت بزيد وبمعنى المقارنة والمباشرة بعد دخوله كما في امسكت بزيد فاندفع البحث الاول واما ما ذكره بقوله مع ان النظر الخ فاقول قد علمت ان المراد ان تلبس المبتدء لان تلبس الابتداء ان المبتدء ملابس خبرا والابتداء ملابس بها فكانا ملابسين بها اه فتامل كلامه وقوله ان كانت تفيد مباشرة الفعل اي فاعل الفعل بدليل قوله بعد فادخلت الباء ليعلم الخ والمقصود الباشرة عرفا فيشمل ما لو امسك بثوبه مثلا وقوله بلا فصل لا يخفى ان ذلك لم يعلم وانه دعوى غير مسموعة فانك تقول مررت بزيد ولو كان بينك وبينه رجل آخر متلاصق بك وهو الحقيقة فتصير في هذا المقام بما تقرر لديك تعلم حال ما شاع في بيان العبارات المشتملة على باء الاستعانة اه الملابسة انظر عبد الحكيم قد تخيلت مؤنة مزاحمته بما سبق

تدل على الدوام اي بحسب ما يقتضيه الحال فنحو زيد قائم في المستقبل يدل على دوام قيام زيد في الاوقات المستقبلة التي يكون زيد موجودا فيها ما عدا اوقات نومه مثلا ونفس وقوله للادل الاعلى مجرد الثبوت فالمثال المذكور يدل على ثبوت القيام لزيد في المستقبل واما كون قيامه فيه يدوم او لا فلا تعرض له فيه ونفس وسنعلم انه مقصد باكم الافعال الحدوث فحق تعيينه بهذا المثال عند ذلك حدوث قيام زيد في المستقبل اي انه في الازمنة المستقبلة بعد عدم ثم الكلام في مطلق الدوام اي دوام ثبوت المسند سواء كان مما

يقتضي

ينقضي شيأ فشيأ ام لا مما يتقضى كالسير عند التعبير بالاسم يلاحظ جميعه واحدا فيكون الدوام دوام ثبوت بهذا الاعتبار فاذا عبر بالفعلية واريد التجدد وحده اوقع الدوام لوحظ متعددا متجددا حاصلا مرة بعد اخرى وتظهر لك ذلك بتدبر كلامهم في الحمد فلا يقال ان الدوام في نحو الحمد لله دوام تجدد دائما فتنبه فالوصل حمدت حمد الله اي فحذف الفعل الكفاية لدلالة مصدره عليه وحذف الفاعل لكونه كالجزء من الفعل ورفع المصدر لقصد الدوام ثم ادخلت ان لقصد الاستغراق او الجنس او العهد كما في الاشموني وغيره ومقتضاه انه لو لم يقصد الى الرفع وقيل حمد الله بالنصب انتفت الدلالة على الدوام وهو صحيح به الرضي لان بقاء النصب صريحا في ملاحظة الفعل وتقديره وحويدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع على ما فيه من عدم الملجئ القوي اي على ما في جعل الفعلية اصلا للاسمية في صورة ما اذا كان المسند اليه مصدرا من عدم الملجئ القوي والملجئ غير القوي هو ان المصدر اكثر ما يستعمل منصوبا على المفعولية المطلقة بفعل محذوف او مذكور فحينئذ ورد مرفوعا فيقال اصله النصب حملا لغير الاكثر عليه وايضا فان المصدر يدل على حدث متعلق بمحله والاصل في الاخبار عن ذلك الحدث ان يكون بالفعلية لدلالتها على وقوع ويتجدده في زمن مخصوص ووجه بعضهم قوله على ما فيه اي بانه اذا كان العدول لا يستفاد بواسطة المقصود من الدوام الا صحابا لقرينة كانت تلك القرينة هي المفيدة له وانما هو يقولها ومؤكد فكان الملجئ اليه ضعيفا اه ولعل هذا مأخوذ من قول بعض آخر ما نصه قوله على ما فيه اي العدول من عدم الملجئ سيذكر وجهه عند قوله وانت اذا حققت النظر الخ واما استثناء الرضي الخ لعل الرضي قال ذلك جمعا بين القولين السابقين ممن قال بانها لا تدل على الدوام نظرا لاصل الوضع ومن قال انها تدل عليه نظرا الى ان الاصل في كل ثابت دوامه ورد عليه المحشي بان هذا لا يصلح جمعا بين القولين لانه لو كان الثبوت خاصا بالاسمية مع انه يوجد في الفعلية وقد قيل به في كاد وهم فالحق في الجمع هو ما تقدم عن السعد وسنعلم ان الرضي لم يقل جمعا وان كان قد يخيل انه مما يجمع به بين القولين ويرد بما